

الله
الرحيم الرحيم



جامعة المصطفى ﷺ العالمية / فرع العراق

سرشناسه:	كرمي، محمدمهدي
عنوان قراردادي:	مباني فقهی اقتصاد اسلامی، عربي
عنوان و نام پدیدآور:	المبادي الفقيه للاقتصاد الاسلامي /مولفان محمدمهدي كرمي و محمدپورمند(نبيزاده)
مشخصات نشر:	تعريب عبدالكريم دارابي نجاد.
فروست اصلی:	قم : مركز بين الملل ترجمه و نشر المصطفى ﷺ، ١٣٩٤
فروست فرعی:	مركز بين الملل ترجمه و نشر المصطفى آ ١٣٩٣ـ٣٨٨/١٢٠
شابک:	٩٧٨-٩٦٤-١٩٥-٥٩٠-٠
وضعیت فهرست نویسی:	فیبا
یادداشت:	عربی.
کتابنامه:	همچنین به صورت زیرنویس.
موضوع:	اسلام و اقتصاد
شناسه افزوده:	پورمند، محمد
شناسه افزوده:	دارابي نژاد، عبدالکریم، -
شناسه افزوده:	جامعة المصطفى ﷺ العالمية، مركز بين الملل ترجمه و نشر المصطفى ﷺ
ردہ بنڈی کنگره:	BP٢٣٠/٢/٤٢٠٤٣ ١٣٩٣
ردہ بنڈی دیوبئی:	٢٩٧/٤٨٣٣
شماره کتابشناسی ملی:	٣٧٥٤٧١٢

المبادئ الفقهية للاقتصاد الإسلامي

مؤلفان

محمد مهدي كرمي
محمد پورمند (نبي زاده)

تعریف

عبدالکریم دارابی نجاد



مركز المصطفى ﷺ العالمي
للدراسات والتحقيق

المبادئ الفقهية للاقتصاد الإسلامي

مؤلفان: محمدمهدي كرمي و محمد پورمند (نبي زاده)

تعریف: عبدالکریم دارابی نجاد

الطبعة الأولى: ١٤٣٦ق / ١٣٩٤ش

الناشر: مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر

المطبعة: نارنجستان ● السعر: ١٤٥٠٠ ريال ● عدد الطبع: ٥٠٠

حقوق الطبع محفوظة للناشر.

مراكز التوزيع:

- ایران، قم، ساحة الشهداء، شارع معلم الغربي (شارع الحجتية)، زقاق ۱۸. هاتف: +۹۸ ۲۵ ۳۷۸۳۹۳۰۶
- ایران، قم، شارع محمد الأمین، تقاطع سalarیة. هاتف: +۹۸ ۲۵ ۳۲۱۳۳۱۴۶ فکس: +۹۸ ۲۵ ۳۲۱۳۳۱۰۶

pub.miu.ac.ir miup@pub.miu.ac.ir

نشكر اعضاء المركز الذين تابعوا مراحل الطبع والنشر حتى مراحله الاخيرة.

- مدير مركز النشر: عباس تقفي
- مصمم الغلاف: السيد مهدي عمادي المجد
- الإخراج الفني: علي عبادي
- مدیر الإنتاج: روح الله سلاماني
- المشرف على الطباعة: نعمت الله بزدانی
- مقوم النص: نجف عرفانی
- المشرف على الإنتاج: جعفر قاسمی
- المقابلة الفنية: محمد خسرو بیگی
- المشرف الفني: محمدباقر شکری
- الإعداد الفني: محمد خسرو بیگی

كلمة الناشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين المعصومين عليهم السلام. وبعد، إن التطور المعرفي الذي يشهده عالمنا اليوم في مختلف المجالات، بخاصة بعد ثورة الاتصالات الحديثة التي هيأت فرصةً فريدة للاطلاع الواسع، ودفعت بعجلة الفكر والثقافة والتعليم إلى آفاق واسعة.

وقدما الإنسان يتربّ في كل يوم تطوارًّا جديداً في البحوث العلمية، وفي المناهج التي تنسجم مع هذا التطور الهائل. ومع كل ذلك بقيت بعض المناهج الدراسية حبيسة الماضي ومقرراته.

وبعد أن بزغ فجر الثورة الإسلامية المباركة بقيادة الإمام الخميني قدس سره، انبثقت ثورة علمية وثقافية كبيرة، مما حدا ب الرجال العلم والفكر في الجمهورية الإسلامية أن يعملوا على صياغة مناهج دراسية جديدة لمجمل العلوم الإنسانية، الإسلامية بشكل خاص؛ فأحدث هذا الأمر تغييرًا جذرًا وأساسياً في الكتب الدراسية في الحوزات العلمية والجامعات الأكادémية.

وفي ظل إرشادات قائد الجمهورية الإسلامية الإمام الخامنئي (مدّ ظلّه)؛ أخذت

المؤسسات العلمية والثقافية على عاتقها تجديد الكتب الدراسية وتحديثها على مختلف الصعد، وخاصة مناهج الحوزة العلمية، التي هي ثمرة جهود كبار الفقهاء والمفكرين عبر تاريخها المجيد.

من هنا بادرت جامعة المصطفى ﷺ العالمية إلى تبني المنهج العلمي الحديث في نظامها الدراسي، وفي التأليف، والتحقيق وتدوين الكتب الدراسية لمختلف المراحل الدراسية ولجميع الفروع العلمية، ولشئ الم الموضوعات بما ينسجم مع المتغيرات الحاصلة في مجلل دوائر الفكر والمعرفة.

فقمت بمخاطبة العلماء والأساتذة، ليساهموا في تدوين كتب دراسية على الأسس المنهجية الحديثة للعلوم الإسلامية خاصة، ولسائر العلوم الإنسانية: كعلوم القرآن، والحديث والفقه، والتفسير، والأصول، وعلم الكلام والفلسفة، والسيرة والتاريخ، والأخلاق، والآداب، والاجتماع، والنفس، وغيرها، حملت هذه المناهج طابعاً أكاديمياً مع حفاظها على الجانب العلمي الأصيل المتبقي في الحوزات العلمية في مدرسة أهل البيت ﷺ الرسالية.

ومن أجل نشر هذه المعارف والعلوم، بادرت جامعة المصطفى ﷺ العالمية إلى تأسيس «مركز المصطفى ﷺ العالمي للترجمة والنشر» ل تحقيق، وترجمة، ونشر كل ما يصدر عن هذه الجامعة الكبيرة، مما ألفه أو حققه العلماء والأساتذة في مختلف الاختصاصات وب مختلف اللغات.

والكتاب الذي بين يديك عزيزني القارئ، المبادئ الفقهية للاقتصاد الإسلامي هو مفردة من مفردات هذه المنظومة الدراسية الواسعة، قام بتأليفه الأستاذان الفاضلان محمد مهدي كرمي و محمد پورمند (نبي زاده) وترجمه إلى العربية الأستاذ الفاضل عبدالكريم دارابي نجاد.

ويحرص مركز المصطفى العالمي على تسجيل تقديره مؤلفه الجليل على مابذله من جهد وعناء، كما يشكر كل من ساهم بجهوده لإعداد هذا الكتاب وتقديمه للقراء الكرام.

وفي الختام نتوجه بالرجاء إلى العلماء والأساتذة وأصحاب الفضيلة، للمساهمة في ترشيد هذا المشروع الإسلامي بما لديهم من آراء بناءة وخبرات علمية ومنهجية، وأن يبعثوا إلينا بما يستدرون عليه من خطأً أو نقص يلازم الإنسان عادة، لتلافيهما في الطبعات اللاحقة، نسأل الله تبارك وتعالى التوفيق والسداد، والله من وراء القصد.

مركز المصطفى ﷺ العالمي
للترجمة والنشر

الفهرس

١٩.....	تصدير
٢١.....	المقدمة
٢٥.....	الفصل الأول: التعريف والمفاهيم العامة
٢٥.....	تعريف الاقتصاد
٢٥.....	نطاق وحدود الاقتصاد
٢٦.....	أهمية الاقتصاد
٢٧.....	علم الاقتصاد
٢٨.....	المدرسة الاقتصادية
٣١.....	القوانين الاقتصادية
٣١.....	النظام الاقتصادي
٣٢.....	علم الاقتصاد الإسلامي
٣٣.....	١. مكانة علم الاقتصاد
٣٤.....	٢. منهج التحليل العلمي
٣٤.....	٣. النظرية العلمية
٣٥.....	خصائص النظرية العلمية
٣٨.....	الاقتصاد الإسلامي
٣٨.....	منهج التحقيق في الاقتصاد الإسلامي
٤٣.....	ملخص ما سبق شرحه
٤٦.....	أسئلة الفصل الأول

١٠ المبادئ الفقهية للاقتصاد الإسلامي

الفصل الثاني: القواعد الفقهية واستخدامها في علم الاقتصاد	٤٧.
القاعدة الفقهية	٤٧.
مواصفات القاعدة الفقهية	٤٨.
أقسام القواعد الفقهية	٤٩.
١. القواعد الفقهية العامة	٥٠.
أ) قاعدة نفي الضرر	٥٠.
مفهوم الضرر وأقسامه	٥٠.
نطاق وحدود قاعدة نفي الضرر	٥١.
نقطتان مهمتان	٥٢.
مستند قاعدة نفي الضرر	٥٢.
خصوصية قاعدة نفي الضرر	٥٤.
دور القاعدة في الاقتصاد	٥٤.
معيار في تدوين الأحكام والقواعد - الاقتصادية	٥٤.
ب) قاعدة نفي السبيل	٥٧.
مفهوم القاعدة ومستندتها	٥٧.
معيار انطباق القاعدة	٥٨.
تطبيقات قاعدة نفي السبيل	٥٩.
ج) قاعدة نفي العسر والحرج	٦٢.
مفهوم القاعدة ومستندتها	٦٢.
الفارق بين قاعدة نفي الحرج وقاعدة نفي الضرر	٦٦.
مواصفات القاعدة	٦٧.
تطبيقات القاعدة	٦٧.
٢. القواعد الفقهية الخاصة	٦٩.
أ) قاعدة الإثالف	٦٩.
نطاق وحدود قاعدة الإثالف	٧١.
ب) قاعدة الحياة	٧٢.
مفهوم القاعدة ومستندتها	٧٢.
نطاق وحدود القاعدة	٧٤.
ج) قاعدة السلطنة	٧٦.
مفهوم القاعدة ومستندتها	٧٦.

الفهرس ١١

٧٧	نطاق وحدود القاعدة
٧٨	دور القواعد الفقهية الخاصة في الاقتصاد
٨٠	ملخص ما سبق شرحه
٨٠	١. القواعد الفقهية العامة
٨١	٢. القواعد الفقهية الخاصة
٨٣	أسئلة الفصل الثاني
٨٥	الفصل الثالث: الملكية
٨٥	فلسفة الملكية
٨٦	١. التفسير الأخلاقي
٨٧	٢. البعد الاجتماعي للملكية
٨٩	تعريف الملكية
٨٩	المال والمالية
٩٠	١. مميزات المال
٩٠	٢. أنواع المال
٩١	أقسام الملكية
٩٢	١. ملكية الإمام المعصوم <small>عليه السلام</small> (الدولة الإسلامية)
٩٣	أ) ميزة ملكية الدولة الإسلامية (الأطفال)
٩٣	ب) فلسفة ملكية الدولة الإسلامية
٩٤	ج) طرق الاستفادة من الأطفال
٩٥	د) المباحثات العامة (الثروات العامة)
٩٥	هـ) مصاديق الأطفال والمباحثات العامة
٩٦	الأرض
٩٧	الناجم
٩٨	الماء
٩٨	ز) الأطفال والمباحثات العامة في الدستور الإيراني
٩٩	٢. الملكية العامة (الاجتماعية)
٩٩	ميزة الملكية العامة
٩٩	أقسام الملكية العامة
١٠١	أقسام الوقف
١٠١	الملكية في الوقف

٣. الملكية الخاصة	١٠٢
أ) فلسفة الملكية الخاصة	١٠٢
ب) أسباب الملكية والحقوق	١٠٣
ج) أسباب الملكية والحقوق الابتدائية	١٠٤
د) أسباب الملكية والحقوق الانتقالية	١٠٧
ه) الأسباب الفهرية للملكية والحقوق الانتقالية	١٠٧
و) الأسباب الإرادية لنقل الملكية	١٠٩
ز) الآثار الحقيقة للملكية الخاصة	١٠٩
ملخص ما سبق شرحه	١١٠
أسئلة الفصل الثالث	١١٣
الفصل الرابع: اقتصاد الأعمال	١١٥
١. أهمية التجارة	١١٦
٢. الربح التجاري	١١٧
المعاملات الربوية	١٢٠
مفهوم الربا	١٢١
أقسام الربا	١٢١
٣. العقود التجارية	١٢٢
أ) أقسام العقود	١٢٣
ب) شروط العقد	١٢٤
ج) العقد	١٢٤
د) شروط أطراف العقد	١٢٥
ه) موضوع العقد	١٢٦
و) تعهدات أطراف العقد	١٢٧
ز) النشاطات الاقتصادية المحرمة	١٢٨
أنواع النشاطات الاقتصادية المحرمة	١٢٩
ح) أنواع العقود التجارية	١٣٠
البيع (الشراء والبيع)	١٣٠
المضاربة	١٣٥
الجعالة	١٣٦
الشركة	١٣٨

الفهرس ١٣

١٤٠.....	الإجارة.....
١٤١.....	المزارعة.....
١٤٢.....	المساقاة.....
١٤٢.....	ط) الشروط في العقد
١٤٤	أخلاق التجارة وأدابها.....
١٤٦.....	١. تجنب الاحتكار.....
١٤٨.....	٢. تجنب الخيانة
١٤٩.....	٣. السلوكيات المنذمة
١٥٢.....	ملخص ما سبق شرحه.....
١٥٨.....	أسئلة الفصل الرابع
١٦١.....	الفصل الخامس: اقتصاد الموارد الطبيعية والبيئة
١٦١.....	القسم الأول: الموارد الطبيعية
١٦١.....	أهمية الموارد الطبيعية
١٦٣	تعريف الموارد الطبيعية وأقسامها.....
١٦٥.....	حقوق الموارد الطبيعية في الإسلام
١٦٥.....	١. حقوق الدولة في الموارد الطبيعية
١٦٦.....	أ) حق الملكية.....
١٦٧	نطاق وحدود ملكية الدولة للموارد الطبيعية
١٦٩.....	ضوابط الاستفادة من ملكيات الدولة
١٧٠.....	ب) حق الرعاية والرقابة
١٧١.....	فلسفة تشريع ملكية الدولة
١٧٢.....	٢. حقوق الأمة الإسلامية في الموارد الطبيعية
١٧٤.....	الآثار القانونية لملكية الأمة الإسلامية.....
١٧٥	٣. الحقوق العامة في الموارد الطبيعية
١٧٦	أ) ضوابط الاستفادة من الثروات العامة.....
١٧٨	ب) التمييز بين أنواع الملكيات
١٧٩	٤. الحقوق الخاصة في الموارد الطبيعية
١٨٠.....	أ) كيفية ظهور الحقوق الخاصة ونطاقها
١٨٢.....	ب) قيود ظهور الحقوق الخاصة

١٨٢.....	قيود في السبب.....
١٨٢.....	قيود في الحدود.....
١٨٥	القسم الثاني: اقتصاد البيئة.....
١٨٥	مفهوم البيئة.....
١٨٥	المشكلة الأساسية للبيئة.....
١٨٦	أسباب تلوث البيئة.....
١٨٧	الخلفية التاريخية للبحث.....
١٨٨	أساليب الحفاظ على البيئة.....
١٨٩	بناء البيئة البشرية.....
١٨٩	الإسلام والبيئة.....
١٩٠	دور الإنسان في اقتصاد البيئة.....
١٩٠	١. علاقة الإنسان بالله تعالى.....
١٩١	٢. علاقة الإنسان بالإنسان.....
١٩٢	٣. علاقة الإنسان بالطبيعة.....
١٩٤	الحلول الإسلامية للحفاظ على سلامة البيئة الطبيعية.....
١٩٤	١. التوصية بالحفظ على البيئة.....
١٩٥	٢. التأكيد على عدم تدميرها.....
١٩٥	٣. التوصية بعمان البيئة وتطويرها.....
١٩٦	٤. توظيف الأحكام الشرعية.....
١٩٧	٥. تعليم مسؤولية الحفاظ عليها.....
١٩٧	٦. مسؤولية الدولة في الحفاظ على البيئة.....
١٩٨	ملخص ما سبق شرحه.....
٢٠٠	أسئلة الفصل الخامس.....
٢٠١	الفصل السادس: اقتصاد القطاع العام.....
٢٠١	المقدمة.....
٢٠١	الدولة الإسلامية.....
٢٠٣	نطاق وحدود إشراف الدولة الإسلامية.....
٢٠٣	١. الأهداف الاقتصادية للدولة الإسلامية.....
٢٠٤	أ) إرساء القيم المعنوية.....

٢٠٥.....	ب) إقامة العدالة الاجتماعية
٢٠٥.....	ج) الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي
٢٠٥.....	د) الرفاهية العامة والتنمية الاقتصادية
٢٠٦.....	٢. المسؤوليات والوظائف الاقتصادية للدولة الإسلامية
٢٠٦.....	أ) الضمان الاجتماعي
٢٠٦.....	ب) المبادئ النظرية للكفالة العامة
٢٠٧.....	كفالة الدولة
٢٠٨.....	ب) إيجاد التوازن الاقتصادي
٢٠٨.....	طرق حصول التوازن الاقتصادي
٢١٠.....	٣. الإمكانيات المالية للدولة الإسلامية
٢١٠.....	أ) الملكيات الحكومية
٢١٠.....	ب) الأنفال
٢١٢.....	ج) المصادر المالية التي وُضعت تحت تصرف الدولة
٢١٢.....	الضرائب الإسلامية
٢٢٠.....	المشتريات
٢٢٠.....	الأراضي المفتوحة
٢٢١.....	٤. الصلاحيات القانونية للدولة الإسلامية
٢٢٢.....	أ) التدخل في مختلف المجالات
٢٢٢.....	ب) الإشراف في المجالات المختلفة
٢٢٢.....	مجالات تدخل الدولة الإسلامية
٢٢٤.....	مجالات إشراف الدولة الإسلامية
٢٢٥.....	ملخص ما سبق شرحه
٢٢٧.....	أسئلة الفصل السادس
٢٢٩.....	الفصل السابع: العدالة الاقتصادية
٢٣١.....	عوامل ظهور الاختلافات الاقتصادية
٢٣٢.....	١. العوامل الاختيارية
٢٣٢.....	أ) الجهد الشخصي للأفراد
٢٣٢.....	ب) طريقة التفكير والرؤية الكونية السائدة على الفرد والمجتمع
٢٣٢.....	ج) اتجاهات المدارس الفكرية
٢٣٣.....	د) الإدارة والتنظيم الاقتصادي

٢٣٣.....	٢. العوامل الطبيعية.....
٢٣٤.....	أ) المدرسة الرأسمالية.....
٢٣٥.....	ب) المدرسة الاشتراكية.....
٢٣٥.....	ج) المدرسة الإسلامية.....
٢٣٦.....	التأثير.....
٢٣٦.....	التخطيط.....
٢٦٣.....	ملخص ما سبق شرحه.....
٢٦٦.....	أسئلة الفصل السابع
٢٦٧.....	الفصل الثامن: النظام المالي في الإسلام
٢٦٧.....	المقدمة.....
٢٦٨.....	النظام المالي.....
٢٦٨.....	وظائف النظام المالي.....
٢٦٩.....	النظام المالي في الاقتصاد الإسلامي.....
٢٧٠.....	النقد.....
٢٧١.....	١. تعريف النقد.....
٢٧٢.....	أ) وسيلة للتبادل وعملية الدفع.....
٢٧٢.....	ب) معيار ووسيلة لتقدير القيمة.....
٢٧٣.....	ج) وسيلة لادخار القيمة.....
٢٧٣.....	٢. الفرق بين النقد وغيره من الأموال.....
٢٧٣.....	أ) ماهية النقد الائتمانية.....
٢٧٤.....	ب) عرض النقود الائتمانية.....
٢٧٤.....	ج) منشأ القيمة التبادلية.....
٢٧٥.....	د) استمرار القيمة.....
٢٧٥.....	هـ) آثار النقد الاقتصادية.....
٢٧٦.....	و) الأحكام القانونية والفقهية للنقد.....
٢٧٦.....	طباعة وعرض النقود الائتمانية.....
٢٧٧.....	الإشراف والسيطرة على المؤسسات المصرفية.....
٢٧٧.....	وضع تقييدات على طباعة النقود.....
٢٧٧.....	تنفيذ السياسات النقدية.....
٢٧٧.....	نـ) سريان أحكام المال إلى النقد.....

الفهرس ١٧

٢٧٨.....	ح) ضمان النقد
٢٧٩	ط) زكاة الدرهم والدينار
٢٧٩	ي) بيع وشراء النقود الحقيقة والائتمانية
٢٨٠	ك) النقد وقرضه الربوي
٢٨١.....	مفهوم الربا
٢٨٢	فلسفة تحريم الربا
٢٨٣.....	أنواع الربا في الفقه الإسلامي
٢٨٥	المصارف الالاربوبية
٢٨٧.....	تعبيئة الموارد المالية
٢٨٧.....	أ) المبادئ الفقهية لتعبيئة الموارد المالية
٢٩١.....	ب) تخصيص الموارد
٢٩٧	ملخص ما سبق شرحه
٣٠١.....	أسئلة الفصل الثامن
٣٠٣	المصادر والمراجع
٣١١.....	المصادر الإنجليزية

تصدير

إن التحقيق في مبادئ وسائل العلوم الإنسانية والاجتماعية ضرورة لا محيد عنها، كما أن فاعلية التحقيقات منوطة بتلاوتها مع ثقافة المجتمع، فالتحقيق في كل مجتمع لا بد أن يكون ناظراً إلى مسائل ذلك المجتمع، حتى يتمكن الباحثون من حل مسائل المجتمعات بعد ما عرفوا ثقافتها.

تنسم ثقافة المجتمع الإيراني بأنّها ثقافة إسلامية، ويعد الإسلام جزءاً لا يتجزأ من هذه الثقافة، ويعتبر من دعائهما الرئيسة، وفي مجتمع كهذا، تحظى دراسة العلاقة بين الإسلام والعلوم الإنسانية، وتبين الأطر المشتركة لهما والخاصة بكلّ منهما، وكذلك التحقيق في الأطر المشتركة، وإيضاح أقسام المبادلات الممكنة بينهما بأهمية كبيرة.

وتحقيقاً لهذهغاية المنشودة، فقد تأسس مكتب التعاون بين الحوزة والجامعة بحضور الأساتذة المشفقين من الحوزة والجامعة سنة ١٣٦١ هـ ش (١٩٨٢م) بأمر الإمام الخميني الراحل رض، ومهد هذا المكتب طوال نشاطاته المتمثلة في نشر الكتب والمقالات ومجلات الحوزة والجامعة، أرضية مناسبة للبحوث العلمية، واقتضت أهمية الموضوع أن يهتم بهدا الموضوع اهتماماً أكثر، ليتبؤ مكانة لائقة في الأوساط العلمية

٢٠ المبادئ الفقهية للاقتصاد الإسلامي

في البلاد؛ ولذلك، فوافقت لجنة تنمية التعليم العالي بتاريخ ٢٦/١٠/١٣٧٧ هـ.ش على تأسيس «مركز أبحاث الحوزة والجامعة».

ويهدف هذا المعهد إلى الدراسة والتحقيق في مجال مبادئ ومسائل العلوم الإنسانية من منظور الإسلام؛ لكي يجعل حصيلة الدراسة في نهاية المطاف في متناول الأوساط العلمية والمجتمع الجامعي وسائر الراغبين فيها، ولن يتحقق ذلك إلا بالاستعانة بالعنايات الإلهية وتعاون الأساتذة والفضلاء من الحوزة والجامعة.

أُلف هذا الكتاب الذي بين أيديكم؛ ليكون مقرراً دراسياً لطلاب فرع الاقتصاد في مرحلتي البكالوريوس والماجستير، آملين أن يستفيد منه سائر الراغبين في هذا العلم، فضلاً عن الأوساط الجامعية.

وإثنا نرجو من السادة أصحاب الاختصاص والباحثين والمحققين الأعزاء أن يساعدوا هذا المعهد في سبيل دراسة وتأليف الكتب التي يحتاج إليها المجتمع الأكاديمي في جمهورية إيران الإسلامية، وذلك من خلال مقترحاتهم القيمة وملاحظاتهم الجيدة والتعاون البناء مع المعهد.

مركز أبحاث الحوزة والجامعة

المقدمة

إن المباحث التي تُطرح في الاقتصاد الإسلامي، تشمل مسائل الاقتصاد العلمية والأحكام والقوانين، التي وُضعت على أساس معطيات المدرسة الاقتصادية للإسلام. إن معرفة المدرسة الاقتصادية للإسلام والمحصل علىها، هي من المسائل التي شغلت أذهان علماء الدين منذ القدم، وُطُرحت نظريات شتى في هذا المجال، وفي هذا المجال، استطاع الشهيد آية الله السيد محمد باقر الصدر أن يكشف الغبار عن وجه المدرسة الاقتصادية للإسلام من خلال تأليف كتاب «اقتصادنا»، ويوضح بجدارة العلاقة بين مسائل علم الاقتصاد والأحكام والقوانين الاقتصادية، ويوفّر الأرضية لإنجاز الدراسات التي يقوم بها سائر أصحاب الاختصاص، ويتيّسر تخطيط النظام الاقتصادي ووضع الخطط الاقتصادية التي يمكن أن تعتبرها إسلامية، بعد أن نقوم . بصورة وافية . بدراسة واستخراج الهيكلية والأهداف والقضايا الرئيسية للمدرسة الاقتصادية والقيم المحكمة على الأحكام والقوانين .

ومن المسائل التي تحظى بأهمية وافرة وتساعدنا على الوصول إلى المدرسة الاقتصادية، هي مكانة الفقه ومنهج الاجتهاد؛ حيث يستطيع علماء الدين . الفقهاء - أن يستبطوا الأحكام الإسلامية عبر هذا الطريق فحسب، وأن يبيّنوا المدرسة

الاقتصادية، ويتم ذلك بأخذ الأحكام الإسلامية هذه، والآيات القرآنية والمفاهيم المبنائية ومعرفة الأصول والقيم في الحسبان. عليه، فيجب التعرّف على المبادئ الفقهية للاقتصاد الإسلامي في سبيل دراسة المسائل الاقتصادية، بغية الاستفادة منها في التخطيطات وأخذ السياسات.

يُصنف الكتاب بما يلي:

١. دُون هذا الكتاب بنهج الكتب الدراسية؛ ليدرسه الأساتذة الأفضل في مرحلتي البكالوريوس والماجستير في فروع الاقتصاد، وإدارة الأعمال، والتخطيط الاقتصادي، وغيرها من الفروع الاقتصادية، وذكر في نهاية الفصول، ملخص عن المباحث المطروحة في كل فصل، مع الأسئلة للتدريب ومراجعة المباحث التي مرت.
٢. تم تنظيم مباحث الكتاب، وفقاً للمناهج الموضوعة والمعتمدة من قبل اللجنة العليا للثورة الثقافية، وتجنبناً التعرض للمباحث المتفرقة والهامشية.
٣. تمت الاستفادة من جميع الكراسات والكتب الدراسية المتعلقة بالموضوع، ومن تجارب الأساتذة الأفضل الذين أمضوا سنين طويلة في التدريس، لتأليف وتنظيم محتويات هذا الكتاب.
٤. تم تنظيم الكتاب بأسلوب سهل؛ ليصبح صالحًا لاستفادة طلاب يدرسون في فروع يلمون بالباحث الاقتصادي إجمالاً ولذلك، فإن الحاجة المسبقة لاستيعاب هذا الموضوع، تقتضي اجتياز بعض المواد الدراسية ككليات علم الاقتصاد، والاقتصاد العام والخاص.
٥. تم الابتعاد عن طرح المباحث الفقهية الغامضة والاستدلالات غيرالضرورية، ومع ذلك، يبلغ غناء المباحث إلى حد يفي بحاجة سائر الباحثين في مجال الاقتصاد والطلاب الذين يدرسون في المراحل العليا.

٦. تم تنظيم هذا الكتاب في ثانية فصول، ويعادل ثلاث وحدات دراسية، يعالج الفصل الأول منها، كليات في الاقتصاد، والاقتصاد الإسلامي، والمدرسة الاقتصادية، وعلم الاقتصاد والنظام، أو المجموعة الاقتصادية، ومنهجية دراسة القضايا الاقتصادية. ويتعرف الطلاب في الفصل الثاني على الأصول العامة لدراسة الأحكام والقوانين الإسلامية - ولا سيما الأحكام الاقتصادية - ويلاحظون العلاقة الوشيجـة بين الأحكام والأهداف، ونطاق الاستفادة من القواعد الفقهية. ويتضمن الفصل الثالث دراسة فلسفة الملكية، والأحكام والقوانين المتعلقة بها، وأقسامها وحدودها. ويعرض الفصل الرابع لطرح دراسة اقتصاد الأعمال بصورة عامة، وأحكام المبادرات، وذلك بسبب شمولية مباحثها في الحياة الاجتماعية، ويعالج في نهاية الفصل، أخلاق التجارة في الإسلام. ويطرح في الفصلين الخامس والسادس، بعض المسائل الاقتصادية، والموارد الطبيعية، والبيئة، والقطاع الاقتصادي العام، ويوضح اختلاف النظام الاقتصادي الإسلامي عن سائر الأنظمة الاقتصادية. وتتم في الفصل السابع دراسة العدالة الاقتصادية، ومبادئها الفقهية من منظور الإسلام، ويشار إلى حلول تحقيق العدالة الاقتصادية. وتعرض في الفصل الثامن - على وجه الإجمال - صورة من النظام المالي الإسلامي، ومبادئ الفقهية للأحكام المتعلقة بالشؤون المالية والنظام المصرفـي الإسلامي.

وفي الختام يرى المؤلفان من الضروري أن يتقدما بالشكر الجزيل للمدراء الأعزاء لمركز أبحاث الحوزة والجامعة على توفير جميع الإمكانيات الالزمة، وكذلك جميع الذين ساهموا في طبع هذا الكتاب، وبالخصوص سماحة حجـة الإسلام والمسلمين المصباحي، ومدير فرع الاقتصاد سماحة حجـة الإسلام والمسلمين حسن النظري اللذين أبديا طيلة دراسة وتدوين الكتاب آراءهما وملحوظتهما القيمة، كما نتقدم

بوفور الشكر وكثير الامتنان لسماحة حجة الإسلام الرجائي الذي تفضل بعلاوه،
كما دوّن بعض المباحث المطروحة في الفصلين الثالث والثامن.
وفي الختام نمدّ يد التعاون إلى جميع الأساتذة الأفاضل وأصحاب الاختصاص
الأكارم، ونرجو منهم أن يفيدونا بمقدراتهم وإرشاداتهم مشكورين.

المؤلفان / عام ١٣٧٩ هـ. ش الموافق لـ ٢٠٠٠ م